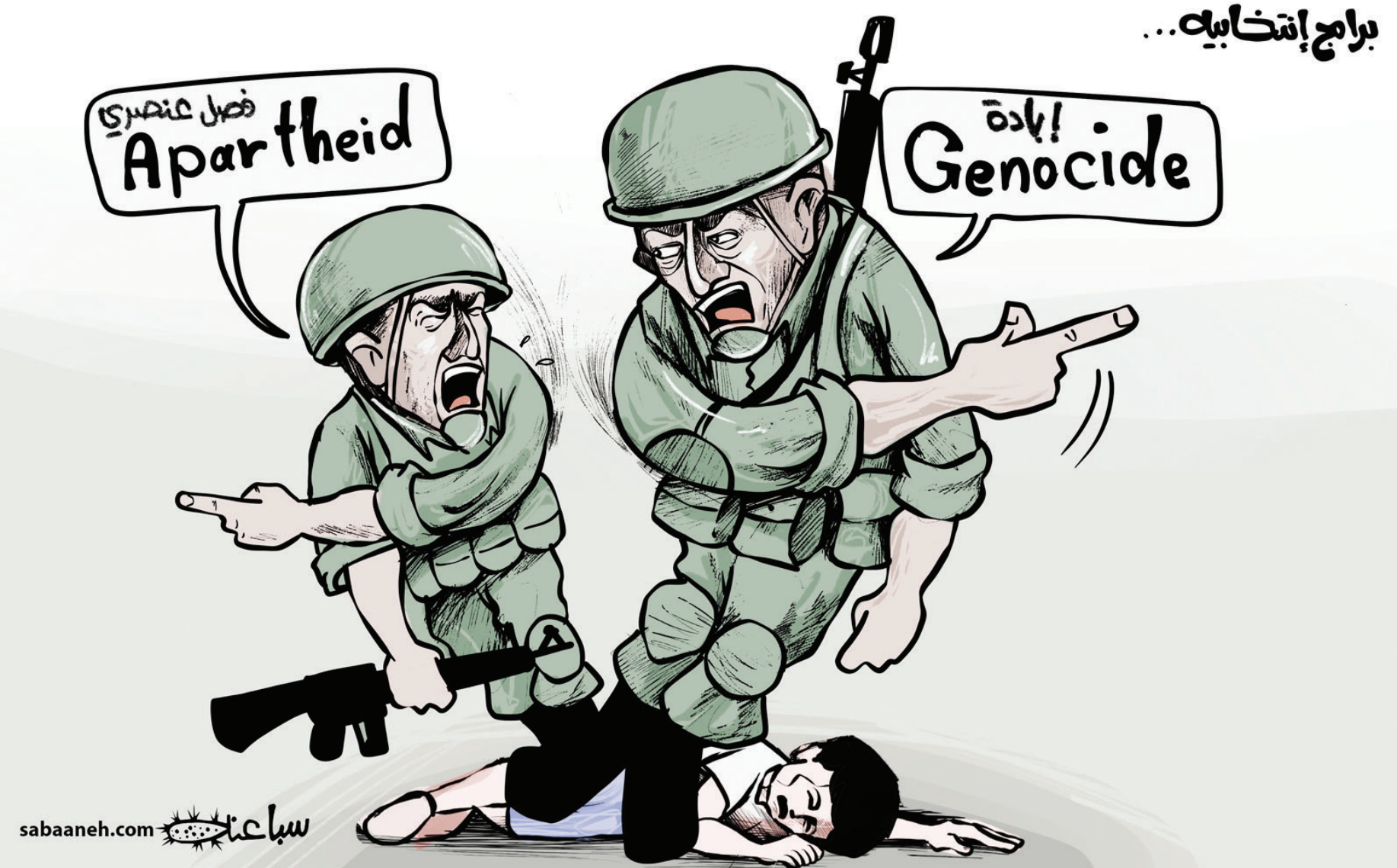




13 ألف مفقود في قطاع غزة.. عائلات معلقة بين الأمل واليأس

وتقول: «فقدت ابني بعدما خرجنا من البيت في الدقائق الأخيرة، ولا تزال جثته تحت الركام، ولم نستطع حتى الآن انتشاله، كون البيت عبارة عن مبنى من ستة طوابق».

وتضيف: «أموت في اليوم ألف مرة وأنا أعلم أن طفلي سعيذا لا يزال تحت الركام. أريد أن أدفن رفاته كي تراح نفسي، وفي كل يوم أعد الطعام له وأتخيل أنه هناك لا يزال حيا». وتتابع الشنتف: «تنطفئ النار في قلبي حين أدفن طفلي وأزور قبره».

مفقودون تحت الركام

وتشير إفادات فرق وطواقم الإنقاذ إلى أن آلاف الجثامين لا تزال تحت أنقاض المباني المدمرة، فيما لا تتوفر المعدات اللازمة لعمليات إزالة الركام وانتشالها بالسرعة المطلوبة. وتفيد مصادر بأن قطاع غزة بحاجة إلى عشر حفارات و30 جرافة و100 كباش للبدء بعمليات إزالة الأنقاض وانتشال الرفات، في وقت تقدر فيه كمية أنقاض القطاع بأكثر من 60 مليون طن.

وحسب إحصائيات محلية، تمكنت فرق الإنقاذ منذ بداية العدوان من انتشال أكثر من 800 شهيد فقط من أصل نحو 8 آلاف لا يزالون تحت أنقاض المنازل المدمرة.

وكانت غزة شيعت الأسبوع الماضي رفات 105 شهداء من منطقة مربع التاج وسط مدينة غزة، بعد أن دمر الطيران الحربي أكثر من 16 شقة سكنية في آن واحد فوق رؤوس ساكنيها.

وهكذا، تبقى عائلات كثيرة في غزة عالقة في مساحة مؤلمة بين الغياب والفقدان، تنتظر خبرا واحدا يحسم المصير؛ جثمانا يمكن دفنه، أو معلومة تقود إلى مفقود لا يزال مجهول المكان والمصير.

ويشير إلى أن هناك 47 جثمانا مجهول الهوية، قائلا: «هناك عائلات لم نجد لها أي أثر، ولا شهيذا منهم».

وكانت زوجته وطفله استشهدا في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، إثر استهداف 16 بناية سكنية تضم 138 شقة، ما أدى إلى استشهاده نحو 450 مواطنا، بينهم أطفال ونساء وكبار سن، وفق إفادته.

«كلما خرج سجناء أسألهم عن أبي»

أما الشاب محمد عطا الله (20 عاما)، فيقول إن والده خرج من منزل العائلة في 12 شباط/ فيراير 2024، ولم يعد حتى اليوم.

ويضيف: «مرت الأيام والليالي والسنوات وأنا أشعر بخنجر في ظهري، فوالدي هو سندي».

ويقول: «أبكي يوميا بحرقة عليه لأننا ما زلنا في أمس الحاجة إليه، وتواصلنا مع المؤسسات الدولية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومع العديد من المحامين، علنا نصل إلى طرف خيط يتعلق بمصير والدي، لكن للأسف دون جدوى».

ويتابع: «أرتاح فقط حين أعلم أن والدي استشهد، فأدفن رفاته، لكن طالما ليست هناك مراسم دفن، فأنا أعيش حيرة تعتصر قلبي وقلبي أمني وأختي».

ويختم عطا الله: «كلما خرج أسرى من سجون الاحتلال أهرول للقاءهم والتواصل معهم لأسألهم عن أبي، عله يكون محتجزا لدى الاحتلال. أعيش حيرة قاتلة».

«أريد أن أدفن رفاته كي تراح نفسي»

المواطنة كاميليا الشنتف (34 عاما) تعيش بدورها انتظارا مؤلما لمصير ابنها سعيد (9 سنوات)، الذي فقدته خلال نزوح العائلة إلى مدرسة الدحيان في حي الشيخ رضوان غرب مدينة غزة.

شнар يحذر من طرح بدائل للعلاقة المصرفية المراسلة ويؤكد ضرورة الحفاظ عليها واستدامتها



والاستفادة منها، ويؤثر بصورة مباشرة في قدرة المؤسسات العامة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية.

من جانبه، أكد رئيس بعثة سويسرا أهمية استمرار الحوار والتنسيق مع سلطة النقد، مشيرا إلى اهتمام بلاده بدعم القطاع المالي الفلسطيني وتعزيز التعاون في المجالات ذات الصلة، ومؤكدا مواصلة سويسرا متابعة التحديات التي تواجه الاقتصاد والقطاع المصرفي الفلسطيني.

استثنائية، تتداخل فيها القضايا المصرفية والمالية مع مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والمعيشية للمواطنين. كما تناول شنار قضية احتجاز أموال المقاصة وما يترتب عليها من تداعيات مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني وحياة المواطنين، ولا سيما القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والخدمات العامة.

واعتبر أن استمرار احتجاز هذه الأموال يمس حق شعينا الفلسطيني في إدارة موارده المالية والاقتصادية

برامج إتهاميه...



غزة- وفا- ريم سويسي- يعيش ذوو آلاف المفقودين في قطاع غزة على وقع انتظار ثقيل، فلا هم تمكنوا من دفن أحبائهم ووداعهم، ولا يعرفون إن كانوا ما زالوا أحياء أو قضوا تحت أنقاض المنازل والمباني التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية خلال سنوات حرب الإبادة.

وفي حين تمكنت بعض العائلات من انتشال جثامين أفراد منها بعد أشهر أو سنوات من بقائهم تحت الركام، لا تزال عائلات أخرى تبحث عن أي أثر يقودها إلى مصير مفقوديها، في حالة من الحيرة والألم لا تنتهي.

وحسب إحصائيات محلية، يقدر عدد المفقودين في قطاع غزة بنحو 13 ألف شخص، بينهم نحو 8 آلاف لا يزالون تحت أنقاض المنازل والمباني المدمرة، إضافة إلى نحو 5 آلاف مفقود لا يعرف مصيرهم.

«كان حلمي أن أدفن زوجتي وطفلي»

يقول محمود هنية، أحد ذوي المفقودين، إنه تمكن قبل أيام قليلة من تشييع جثمان زوجته الصحفية دعاء شرف وطفله عبيدة، بعد بقائهما في عداد المفقودين لأكثر من عام ونصف العام.

ويضيف: «انتشلت طفلي وهو في حضن والدته، وعائلتها انتشلت ما تبقى من عبيدة، عظاما صغيرة». ويتابع: «هذه فاجعة من أكبر الفواجع التي تعرض لها الناس في غزة على مدار السنوات الثلاث السابقة، وهي هذه الإبادة التي لا تزال متواصلة حتى اليوم».

ويبكي هنية بحرقة وهو يقول: «كان حلمي أن أدفن زوجتي وطفلي، واليوم على الأقل حققت حلمي في أن أدفنهما، فقد كنت أعتصر ألما في كل مرة أمر بجانب أنقاض بيتي وأنا أعلم أن زوجتي وطفلي هناك ويواجهان مصيرا مجهولا».

رام الله- الحياة الجديدة- حذر محافظ سلطة النقد يحيى شنار من طرح بدائل للعلاقات المصرفية المراسلة القائمة.

وأكد شنار، خلال لقائه رئيس بعثة سويسرا لدى دولة فلسطين جان بيير ريموند، ونائبته كانديس ليشو، بحضور نائب المحافظ محمد منصور، وعدد من مديري الدوائر في سلطة النقد، أمس الأربعاء، أن معالجة التحديات التي تواجه هذه العلاقات يجب أن تقوم على الحفاظ عليها واستدامتها وفق الاتفاقيات والترتيبات القائمة، باعتبارها ضرورة أساسية لاستقرار الاقتصاد الفلسطيني واستمرارية معاملاته المالية.

وشدد على أن العلاقات المصرفية المراسلة تمثل شريانا حيويا للاقتصاد الفلسطيني، وتمكن القطاع المصرفي من تنفيذ المدفوعات والتحويلات والتجارة الخارجية، مشيرا إلى أن تمديد العلاقات القائمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2026، وإن كان يوفر حلا مؤقتا، لا يشكل من الناحية العملية معالجة مصرفية مستدامة للمشكلة. وأوضح أن طبيعة الوضع القائم والاعتماد الكبير للاقتصاد الفلسطيني على هذه العلاقات يتطلبان حولا طويلة الأمد، وليس ترتيبات مؤقتة أو بدائل قد تؤدي إلى مزيد من التعقيدات والمخاطر على النظام المالي الفلسطيني، مؤكدا أن ذلك يتطلب موقفا دوليا واضحا وداعما للحفاظ على العلاقات المصرفية المراسلة القائمة وضمان استدامتها.

وتطرق شنار إلى خصوصية الحالة الفلسطينية، مؤكدا أنها تفرض على سلطة النقد أدوارا تتجاوز المهام التقليدية للبنوك المركزية، في ظل بيئة سياسية واقتصادية ومالية

زيتونيات

فياض فياض

جغرافيا الزيتون الفلسطيني (الحلقة 11)

محافظة رام الله والبيرة.. تباين القوام ومفارقات البورصة الجغرافية العابرة للمحيطات

نختتم اليوم في الحلقة الحادية عشرة من «جغرافيا الزيتون الفلسطيني» جولتنا في المنطقة الوسطى من أرض الوطن، لنحط الرحال في المحافظة الأكثر اتساعا وتأثيرا في الحراك التجاري والمؤسساتي؛ في محافظة رام الله والبيرة، لنغلق بذلك ملف الوسط تماما بعد أن شرفنا بالحديث عن العاصمة القدس الشريف، تمهيدا للانتقال في الحلقات المقبلة نحو محافظات الجنوب (بيت لحم والخليل).

تتميز محافظة رام الله والبيرة بهوية زراعية وتصديرية فريدة يصوغها واقع الحقل والبورصة المحلية، وأبرز خصائصها ومفارقاتها الميدانية في النقاط العلمية التالية:

- 1 - معضلة المساحة مقابل الإنتاج الفعلي: تتربع محافظة رام الله والبيرة زراعياً في المرتبة الثانية كأكبر محافظات الوطن من حيث مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون. بعد محافظة جنين، ولكن المفارقة الفنية هنا، أن هذه الصدارة المساحية الشاسعة لا تترجم عملياً إلى احتلال المركز الثاني من حيث كمية الإنتاج الكلي للزيت؛ وذلك نظرا لعدة عوامل طبوغرافية وهيكلية تؤثر على معدلات السيولة السنوية مقارنة بمحافظات الشمال الغزيرة.
- 2 - صراع القوام والثقافة الزيتونيه (قرى شرق رام الله مقابل الغرب):

تنقسم جغرافيا المحافظة ميدانياً إلى هويتين مناخيتين تؤثران مباشرة على كيمياء وحسية المنتج: حيث يركز المزارعون والمستهلكون العاديون (بناءً على الثقافة الدارجة وليس على أسس كيميائية مخبرية) على تصنيف الزيت إلى «زيت ثقيل» و«زيت خفيف».

هذا التباين يحكمه التوزيع الجغرافي:

- قرى شرق رام الله: تمتاز بمرتفعات جبلية شاهقة ومناخ يميل للجفاف، مما يمنح زيتها قواماً مختلفاً يفضلته محبو النكهات القوية الحادة.

- قرى غرب رام الله: المنفتحة تلالها اللطيفة على الساحل والروطية الدافئة، مما ينتج زيتاً بسلاسة ونعومة في القوام وفاكهية واضحة.

3 - مفارقات الأسعار والبورصة الجغرافية:

تشهد أسواق رام الله تبايناً حادا وغير علمي في الأسعار؛ فالتقدير السعري لا يعتمد على التحاليل المخبرية لنسب الحموضة (الأشيد) أو البيركسيد، بل يعتمد على «جغرافيا تقليدية» تمنح بعض القرى أفضلية سعرية فلكية عن غيرها حتى داخل النطاق الجغرافي الواحد. وبشكل عام، فإن إنتاج رام الله من الزيت لا يكفي نهائيا لاحتياجات سكانها المتزايدة؛ مما يجعل أسعار الزيت داخل المحافظة هي الأعلى على مستوى الوطن وتتجاوز بفارق ملحوظ أسعار بورصة شمال الضفة الفلسطينية المحتلة.

4 - صدارة العناية العضوية والنقاء البيئي:

إذا كان أهلنا في سلفيت يمتازون بالانضباط الحديدي في مواعيد القطف؛ فإن مزارعي رام الله يمتازون بوعي بيئي رائد يتمثل في العناية العضوية الصحيحة للأشجار والامتناع الشبه كامل عن استخدام مبيدات الأعشاب الكيماوية في الحقول، مما يحمي التنوع الحيوي للتربة ويمنح زيتنا نقاءً فطريا فائقا وخلوًا من المتبقيات السمية. ويتعزز هذا الوعي بوجود المقررات الرئيسية لكبرى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الزراعية والتنمية في رام الله، مما يمنح الفلاحين فرصا استثنائية للاستفادة من مشاريع الدعم، والتطوير، وبناء القدرات مقارنة بغيرهم.

5 - بورصة الأمانات الدولية العابرة للمحيطات:

تنفرد رام الله والبيرة بحركة تصديرية ونشطة جداً في إرسال «الأمانات والهدايا العائلية» عبر المحيطات إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا تلبية لطلب المغتربين من أبناء المحافظة؛ مما يجعل هذا الزيت سفيراً ثقافياً واقتصادياً لبلادنا، ويعزز القدرة على انتزاع أسعار نخبوية تدعم صمود الفلاح فوق أرضه التي واجهت أشدّس الانتهاكات بواقع 506 اعتداءات مباشرة في أيلول المنصرم تطلبت استنفار «العونة الأهلية» الشاملة لحماية قوت المواطنين.

إن توثيق هذه الفوارق والمفارقات لرام الله، يمهّد الطريق لحلقاتنا القادمة التي سننتقل فيها لجنوب الوطن وتحديدًا لمحافظة بيت لحم مهد المحبة والسلام.

ارتفاع درجات الحرارة

رام الله- الحياة الجديدة- أعلنت سلطة الأراضي عن إنجاز المصادقة على 17 حوزا من قبل قاضي التسوية، بمساحة إجمالية بلغت نحو 3,612 دونما، نتج عنها إصدار 1,580 سند تسجيل، وذلك ضمن مواصلة استكمال الإجراءات الفنية والقانونية لأعمال تسوية الأراضي.

وأوضحت سلطة الأراضي أن الدفعة الأولى،

سلطة الأراضي تنجز المصادقة على 17 حوزا وتصدر 1,580 سند تسجيل

ودعت سلطة الأراضي المواطنين أصحاب الحقوق في الأحواض المصادق عليها إلى متابعة الإعلانات الرسمية ومراجعة دوائر تسجيل الأراضي المختصة لاستكمال الإجراءات المتعلقة بإصدار واستلام سندات التسجيل، بما يضمن تثبيت حقوقهم وتنظيم ملكياتهم وفق الأصول القانونية المعتمدة.

أن مواصلة المصادقة على الأحواض وإصدار سندات التسجيل تعكس تقدما عمليا في إنجاز ملفات التسوية وتحويل نتائجها إلى حقوق ملكية مثبتة قانونيا، مشيرا إلى أن سلطة الأراضي تعمل على تسريع استكمال الإجراءات بما يعزز حماية الملكيات، ويحد من النزاعات، ويوفر مرجعية قانونية واضحة لأصحاب الحقوق.

بتاريخ 2026/9/21، شملت المصادقة على 15 حوزا بمساحة بلغت نحو 3,047 دونما، نتج عنها إصدار 1,373 سند تسجيل، فيما شملت الدفعة الثانية، بتاريخ 2026/9/22، المصادقة على حوضين بمساحة بلغت نحو 565 دونما، نتج عنها إصدار 207 سندات تسجيل.

وتوزعت الأحواض المصادق عليها على عدد

شملت نابلس، وبيت لحم، ومولكرم، وقلقيلية، والخليل، وسلفيت، في إطار الجهود المتواصلة لاستكمال أعمال التسوية وإنجاز الأحواض والوصول إلى تثبيت الحقوق والملكيات العقارية للمواطنين بصورة رسمية.

وأكد رئيس سلطة الأراضي علاء التميمي